٤٦ ألف عامل في جنوب افريقيا دفعوا حياتهم في مناجم الذهب

الدماء التي سالت في المناجم تكفي لصبغ الذهب بالأحمر

عقدت نقابة عمال المناجم في جنوب افريقيا يوم الاربعاء الماضي ٢/٢٦ ، مؤتمرها الخامس في جوهانسبرغ ، وجاء في التقرير الذي قدمته هيئات النقابة للمؤتمر ان هناك ٤ ملايين مواطن افريقي عاطلون عن العمل . وحمل التقرير ادارات المناجم المسؤولية الكاملة عن مقتل مائة وثلاثة وثلاثين عامل منجم ، خلال الاشتباكات التي وقعت في العام الماضي في مناجم الدولة العنصرية، واعتبر ان ظروف العمل والحياة غير الانسانية تعتبر سببا جوهريا لتصاعد اعمال العنف .

وكانت مجلة "سيتشابا" وهي لسان حال المؤتمر الوطني الافريقي، قد نشرت دراسة، تناولت فيها الاخطار التي تميز ظروف عمل عمال مناجم الذهب في جنوب افريقيا، والتي تسببت في حوادث من الكثرة، لدرجة ان دماء العمال التي زهقت في المناجم كانت تكفي لتغيير صبغة الذهب الى الاحمر القاني.. ولتكون صدور زوجات اصحاب شركات الذهب ومساندیهم في الدول الغربية "مزينة بدماء العمال السود"

نتيجة صارخة للاستهتار بحياة العمال

في التاسعة من صباح الثلاثاء ٨٦/٩/١٦ ، اندلعت النيران في احد انفاق مناجم كينروس، حيث قتل ١٧٧ عاملا ، واختفى خمسة، واصيب ٢٣٥ بجراح.

في اليوم التالي للماساة قام كيويل رامافوسا، سكرتير اتحاد عمال المناجم بتفقد الموقع . واعلن رامافوسا انه كان يمكن تجنب هذه الماساة ، حيث انه لم يكن لدى العمال طفايات حريق ، كما لم تتوفر في اى مكان قريب منهم. وكان خط النفق والكوابل الموجودة فيه مصنوعة من مواد ذات قابلية عالية للاشتعال وسامة، واستخدامها تحت الارض محرم دوليا، كما لم يتوفر جهاز للانذار، حيث كان يمكن انقاذ العشرات ، ولكن حتى ادارة المنجم نفسها لم تعلم بالحادث الا بعد مرور عشر دقائق .

الحكومة العنصرية تتستر على القتلة

دعا الاتحاد الوطني لعمال المناجم فريقا من الخبراء الالمان والسويديين والبريطانيين للتحقيق في ملابسات الحادث، وفي الوقت الذى كان فيه الوزراء العنصريون يشيدون باجراءات الوقاية في المناجم ويعلنون انها مفتوحة امام اى خبير للتحقق من ذلك، كانت ادارة منجم كينروس تمنع الخبراء السابق ذكرهم من الدخول الى المنجم. وفي وقت لاحق اعلنت مبدئيا عن موافقتها على الزيارة ولكنها لم تحدد موعدا لها . وعلق رامافوسا على ذلك بان "ادارة المنجم تريد اخذ فرصة لاخفاء المعلومات والتخلص من الادلة التي تدينها " . وهذا ما يؤكده مهندس بريطاني عمل في مناجم جنوب افريقيا في الستينات ، حيث جاء في مقال نشره في "الفاينشال تايمز" ، وصف فيه الاسلوب الذى استخدمته إدارات المناجم مرة بعد انهيار جدار على احد عمال المنجم ، وجاء فيه :

"خلال ساعات اندفعت طواقم خاصة من موظفي المناجم الى موقع الحادث، حيث وفروا اضاءة مناسبة ووضعوا اشارات تحذيركافية، وازالوا دماء العمال العالقة بالجدران وتاكدوا مما سيقوله كل عامل للمحققين" .

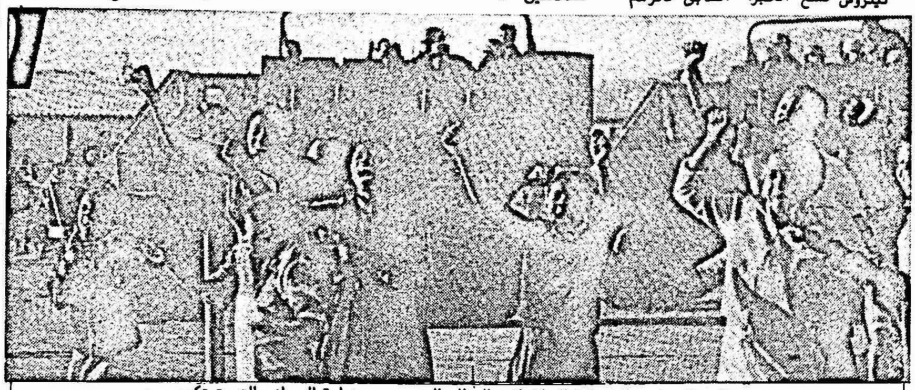

حملت الجماهير الافريقية الساخطة ، النظام العنصري مسؤولية الجرائم التي ترتكب ضد مواطني جنوب افريقيا ، وخاصة عمال المناجم

كينروس ليست الاسوأ

وحادثة كينروس ليست اخطر الحوادث التي شهدتها المناجم . حيث ان اسوأ حادثة من هذا النوع كانت في كانون الثاني عام ١٩٦٠ ، عندما تسبب انهيار الصخور في دفن ٤٣٥ رجلا في "كولبروك" ، ولم تجد محاولات انقاذهم او حتى اخراج جثثهم . وفي حينه اشارت معظم الدلائل الى ان سبب الحادث كان انفجارا ناجما عن غاز "الميثان" .

وفي عام ٨٣ وقع انفجار آخر نتيجة غاز الميثان ، وقتل ٦٨ رجلا، وتبين فيما بعد ان نظام التهوية اللازم لتنفيس الغاز لم يكن يعمل بانتظام .

يستخرجون الذهب ويدفنون مكانه

بينت دراسة اعدها اليدا كوى، ونشرت في نشرة "عمال جنوب افريقيا" في آذار عام ١٩٧٩ ، ان ٨٠٠ عامل يقتلون سنويا في حوادث العمل بين عمال المناجم.

وجاء في دراسة اعدتها منظمة العمل الدولية في جنيف في نيسان ١٩٨٦ ، انه وقعت في مناجم الذهب بجنوب افريقيا لوحدها ، منذ بداية القرن، حوادث عمل قتل جراءها ٤٦ الف عامل واصيب حوالي مليون عامل بجراح خطيرة.

ولكن الواقع اسوأ كثيرا مما تبينه الارقام، فهي تشمل فقط الحوادث المسجلة ، ووفقا للتشريعات القائمة في جنوب افريقيا ، فانه يتم تسجيل حادث العمل فقط اذا منع العامل عن الالتحاق بعمله لمدة ١٤ يوما فاكثر في حين يسجل في اماكن اخرى من العالم اذا لم يلتحق العامل بعمله عند موعد المناوبةالتالية .

الابحاث مكرسة لزيادة الارباح

وتدلل الاحصائيات التي تصدرها ادارات المناجم نفسها بان معدل الوفيات بين عمال المناجم كان ١٫٩٦ في الالف عام ١٩٤١ ، ولا تزال ١٫٦٢ في الالف عام ١٩٨٤. اى انه لم يطرأ تحسن يذكر خلال اكثر من اربعين عاما .

ورغم تخصيص مبلغ ١١ مليون جنيه استرليني لمنظمة الابحاث التابعة لادارات المناجم ، الا ان ٢ بالمئة فقط من هذا المبلغ ينفق على ابحاث تتعلق بصحة وسلامة العمال ، في حين ينفق ٩٨ بالمئة منه على ابحاث تتعلق بتقليل تكلفة الانتاج وزيادة الارباح .

واشنطن تطلب قواعد وتسهيلات مقابل جزء من الديون!

اكد ديفيد مالفورد ، مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الدولية ، ان واشنطن تعارض معارضة مطلقة اى مشروع يتيح للدول النامية ، الاكثر فقرا، او لاية دولة اخرى عدم تسديد ديونها الخارجية ، او اعفاءها من تسديد هذه الديون .

وكان البنك الدولي قد اصدر تقريرا اشار فيه الى ان حوالي ١٥ دولة في العالم لن تستطيع تسديد ديونها الى الدول الغربية . ومن بين هذه الدول مصر والمكسيك والبرازيل وتشيلي والارجنتين والفلبين وعدد من الدول الافريقية والاسيوية الاخرى . هذا وكانت حكومة البرازيل قد اعلنت وقف تسديد ديونها لمدة ٣ اشهر . وجاء في تقرير البنك الدولي ان ديون هذه الدول مع فوائدها قد قفزت بحدل ٥٠ الف مليون دولار في العام .

وعلى الرغم من ذلك ، قال مالفورد "نحتفظ ان ديون هذه الدول قابلة للتسديد" !! لكنه لم يحدد كيف !!

ومن الجدير بالذكر ان الدول المذكورة في من الدول المدينة لواشنطن ، وحكامها يتدربون من "امثال ريغان" !! هذا وتمارس الدول المدينة ضغوطا شديدة على هذه الولايات المتحدة لتسديد ديونها وتعرض عليها منح مقابل جزء من هذه الديون !

الدول النامية تدفع ثمن سياسة واشنطن في تخفيض سعر الدولار

اكد تقرير اصدرته منظمة "اليونسيف" التابعة للامم المتحدة ان معدل الدخل في الدول النامية قد انخفض بنسبة ٥٠ بالمئة خلال السنوات الاخيرة . وركز التقرير على اثار هذا الانخفاض على مستوى معيشة الاطفال وارتفاع نسبة الذين يعانون من سوء التغذية . وبسبب سياسة الارتباط مع السوق الرأسمالي تضطر العديد من الدول النامية الى الخضوع لشروط البنك الدولي واتخاذ اجراءات بتقليص ميزانيات الصحة والتعليم وتخفيض الدعم الممنوح للمواد الغذائية الاساسية ورفع اسعارها . ومنذ عام ١٩٨٠ قامت حوالي ٧٠ دولة نامية باتخاذ اجراءات من هذا النوع حتى تحصل على قروض من هذا البنك . ونتيجة لذلك ظهرت امراض سوء التغذية وانخفاض وزن الاطفال بشكل حاد في دول مثل البرازيل وتشيلي ومالیزیا ، واورغواى وبوليفيا وفي العديد من الدول الافريقية التي عانت ولا تزال تعاني من خطر الجفاف ، كما ارتفعت نسبة وفيات الاطفال بشكل ملحوظ في هذه البلدان ، ولاحظ التقرير ايضا انه بسبب انخفاض اسعار الدولار بين العام ١٩٨٠ والعالم ١٩٨٥ ، فقد انخفضت قيمة المواد الخام التي تستوردها الولايات المتحدة من الدول النامية بنسبة ٣٠ بالمئة ، وهذا بدوره زاد حجم ديونها الخارجية الى الدول الامبريالية والتي وصلت الى ٨٨٨ بليون دولار .

وتوضح المعلومات الواردةفي هذا التقرير بان الدول النامية تضطر الى تخفيض ميزانيات الصحة والتعليم ودعم المواد الغذائية حتى تستطيع تسديد ديونها للدول الامبريالية .

ريغان يمارس اللعبة ويرفض الالتزام باحكامها

لم يستطع الرئيس ريغان ، اسدال الستار على فضيحة تزويد ايران بالاسلحة ، كما ان التطورات اللاحقة اكدت ان القضية لم تنته ولم يسدل الستار عليها بعد.

ففي استطلاع للرأى العام الاميركي اجرته صحيفة "واشنطن بوست" جاء ان ٦٠٪ من الشعب يعتقدون ان حجم مسؤولية ريغان عن فضيحة الاسلحة تجاوز بكثير ما ورد في تقرير "لجنة تاور"،كما نسبت الصحيفة الى جون بويندكستر،مستشار ريغان السابق،بأن الرئيس كان يعلم بكل شيء اولا بأول،وليس صحيحا ما قاله،واكده تقرير اللجنة،حول عدم تذكره متى وافق على شحن الاسلحة الى ايران،قبل او بعد وصولها الى نظام الايات.

لقد كشفت فضيحة تزويد ايران بالاسلحة والتطورات التي رافقتها الطبيعة غير الديمقراطية للنظام الاميركي،كما كشفت عن الدور الكبير الذى يلعبه مجلس الامن القومي الاميركي الذى يعينه ريغان مقابل الدور الهامشي الذى تلعبه الهيئات المنتخبة الاخرى مثل مجلس الشيوخ والنواب ، اللذان ينتهيان عادة الى اقرار ما تقوم به تلك الشلة المحيطة بالرئيس الاميركي والتي يختارها بنفسه وتخضع نشاطاتها لاوامره المباشرة بدون اى حسيب او رقيب .

لقد رتبت هذه الشلة ، التي يطلق عليها اسم مجلس الامن القومي الاميركي واشرفت على العديد من النشاطات العدوانية مثل عملية غزو غرينادا وتلغيم موانيء نيكاراغوا وقصف ليبيا وتزويد عصابات الكونترا بالسلاح وقصف بيروت وتحريك الاساطيل في البحر المتوسط ، وغيرها الكثير من الاعمال التي نالت عليها مكافأة وتقدير الرئيس ريغان .

ومن هنا فان قيامها بمهمة تزويد ايران بالاسلحة كان محصلة حاصل لتلك السياسة المرسومة التي اطلق عليها ريغان "سياسة مكافحة الارهاب" والتي هي في جوهرها نشاطات ارهابية موجهة ضد الشعوب.

ولذلك فقد كانت النتيجة حسب اصول اللعبة الاميركية ، وكما جاء في تقرير لجنة تاور ، بأن الخطأ ليس في طبع النظام الاميركي ، وانما في اسلوب الادارة فقط وهذا فقط ما يتطلب التصحيح.

ومن هنا جاء تعهد ريغان ، بعد ظهور تقرير اللجنة بأنه سيصحح اسلوبه وسيمضي قدما في تنفيذ نفس السياسة ، ولكن من خلال الطاقم الجديد الذى قام باختياره .

ولكن اذا كان ٦٠٪ من الشعب الاميركي يرفضون الاعيب ريغان ويعتبرونه المسؤول الاول عن هذه الفضيحة كما اكدت صحيفة "واشنطن بوست" فلماذا لا يستمر في اللعبة حتى نهايتها ويثبت انه دمقراطي جدا ويعلن عن استقالته!

لقد عبرت صحيفة لوس انجلوس تايمز عن هذا الواقع عندما قالت وبحق ، بالامكان لوم الموظفين ، ولكن اولا وقبل كل شيء يجب لوم المسؤول ، وفي هذه الحالة ريغان والمصالح التي يمثلها والسياسة التي تعهد بمواصلتها !!

- محرر الشؤون الدولية -